

الحمد لله أمر بالاجتماع والاتفاق وحذر من الفرقة والإفتراق ألمد سبحانه، وأشكره على حزيل فضله وواسع عطائه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ألوهيته وفي ربوبيته وفي أسمائه وصفاته تتره وتقدس عن الند وعن الشبيه وعن المثيل وعن النظير ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وأشهد أن محمد عبده ورسوله رَغْب في الجماعة وحذر الشذوذ والفرقـة صلـي الله علـيـه وعلـى آله وصـحبـه وسلـم تسـليمـا كـثـيرـا إـلـى يـوـم الدـيـن أـمـا بـعـد فأوصـيـكـم ونـفـسي بـتـقـوـي الله عـز وجلـي مـلاـذـكـم وـفيـها إـجـتمـاعـكـم (يا أـيـها الـذـين آـمـنـوا اـتـقـوا الله حـقـ تـقـاتـه وـلـاتـقـونـ إـلـا وـأـنـتـم مـسـلـمـونـ)⁽¹⁾

أيها المسلمون إن من يحل بإخواننا بمصر من تفرق وتشرذم وشقاق ونزاع ومناعة الأمر أهله خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة التي فرضها الله ورسوله وسطرها الصحابة واعتقدوها وساروا عليها، وتمسك بها السلف من بعدهم جيل بعد جيل حتى عصرنا

قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ إِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ حَيْثُ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في السياسة الشرعية: نزلت الآية في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم أن يطعوا ولاة الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغارزهم وغير ذلك • إلا أن يأمروا بمعصية الله، فإذا أمروا بمعصية الله فلا طاعة لخلوق في معصية الخالق. وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال " دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأينا، وكان فيما أخذ علينا أن باينا على السمع والطاعة، في مكرهنا ومنشطنا وعسرنا، وألا تنازع الأمر أهله، قال: إلا أن تروا كفراً، عندكم فيه من الله برهان • " وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عُمية يغضب لعصبية، أو يدعو إلى عصبية، أو ينصر عصبية فقتل، فقتلته جاهلية، ومن خرج على أمي يضرب برّها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي لذى عهد عهده فليس مني ولست منه • " وعن ابن عمر مرفوعاً: "الأمير يسمع له ويطاع، فيما أحب وكره، إلا أن يأمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة" آخر جاه ولمسلم عن حذيفة مرفوعاً: " تكون بعدي أئمة لا

1

يهتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، وسيكون فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس "قال: قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: "تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع"^٠ وفي حديث الحارث الأشعري الذي رواه الإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "وأنا أمركم بخمس، الله أمرني بهن: السمع والطاعة والجهاد، والهجرة، والجماعة، فإن من خرج من الجماعة قيد شير فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه" وعن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا بويع لخليفتين فاقتلو الآخر منهما

أيها المؤمنون اسمعوا سلفكم ماذا يقولون وما هي عقيدتهم في ولادة الأمور الشرعية عن سويد بن غفلة قال : قال لي عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لا أدرى لعلك أن تختلف بعدي أطع الإمام وإن أمر عليك عبداً حبشاً مخدعاً ، وإن ظلمك فاصبر، وإن ضربك فاصبر ^(٢)

قال الالكلائي وأن لا نزارع الأمر أهله لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يغل عليهم قلب امرئ مسلم إخلاص العلم لله وطاعة ولادة الأمر ولزوم جماعتهم فإن اعتقاد دعوتهم تحيط من ورائهم ثم أكد في قوله أطیعوا الله وأطیعوا الرسول وأولي الأمر منكم وأن لا يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم

وقال الفضيل لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد قال ابن المبارك يا معلم الخير من يجترئ على هذا غيرك ^(٣)

قال الالكلائي ولا نرى الخروج على الآئمة ولا القتال في الفتنة ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا ولا نزع يدا من طاعة تتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة ^(٤) قال الحسن أيام يزيد بن المهلب يقول : - وأتاه رهط - فأمرهم أن يلزموا بيوكهم ، ويغلقوا عليهم أبوابهم ، ثم قال : والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع الله عز وجل ذلك عنهم ، وذلك أنهم يفزعون إلى السيف فيوكلون

^(١) للآجري - (١ / ٣٨)

^(٢) اعتقاد أهل السنة - (١ / ١٧٥-١٧٦)

^(٣) اعتقاد أهل السنة - (١ / ١٧٧)

إليه ، ووالله ما جاؤوا بيوم خير قط ^(٥) .

قال محمد بن الحسين : من أمر عليك من عربي أو غيره ، أسود أو أبيض أو أعمى فأطعه فيما ليس لله عز وجل فيه معصية ، وإن ظلمك حقاً لك ، وإن ضربك ظلماً لك ، وانتهك عرضك ، وأخذ مالك ، فلا يحملك ذلك على أنه يخرج عليه سيفك حتى تقاتلها ، ولا تخرج مع خارجي حتى تقاتلها ، ولا تحرض غيرك على الخروج عليه ، ولكن اصبر عليه ^(٦) .

أيها الأحبة وإذا رأينا المنكر كيف نصح فيه والسنة أن تُبذل النصيحة للإمام سرّاً بعيداً عن الإثارة والتهويل يدل لذلك ما رواه ابن أبي عاصم وغيره ، عن عياض بن غنم رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أراد أن ينصح لذى سلطان فلا يده علانية ، ولیأخذ بيده فإن سمع منه فذاك ، وإلا أدى الذي عليه » ^(٧)

أيها الموحدون إن الخروج على ولاء الأمر فيه ضرر على الرعية وهدم للبلاد وطاعة للأعداء قال الشيخ ابن جبرين رحمة الله مبيناً ضرر الخروج على الولاة وأثره على الرعية قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِنْكُمْ } [النساء: ٥٩] ، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لـ أبي ذر : (اسمع وأطع وإن جلد ظهرك وأخذ مالك) ، وقوله: (عليكم بتوقي الله والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة، يقودكم بكتاب الله). وفي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال: (خيار أئمتك الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم)، يعني: تدعون لهم ويدعون لكم، عبر بالصلاحة عن الدعاء (وشرار أئمتك الذين تبغضونهم ويعغضونكم، وتلعنونهم)، يعني: تدعون عليهم (ويلعنونكم)، قال: قلنا: يا رسول الله! أفلانا نناديهم؟) يعني: نخالفهم ونبذل إليهم الطاعة، (قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة)، أي: ما داموا يقيمون فيكم الصلاة، ويبنون المساجد، ويعينون الأئمة والمؤذنين، ويرفع صوت الأذان في كل وقت، ويجتمع المصلون ويؤدون الصلاة جماعة؛ وذلك لأن الصلاة هي شعار الإسلام، وشعار

^(٥) الشريعة للاجرى - (١ / ٣٦)

^(٦) الشريعة للاجرى - (١ / ٣٨)

^(٧) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٢ / ٥٠٧) بسنده صحيح . أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنّة - (١ / ٣٧٨)

المؤمنين. فهذه الأدلة ونحوها تدل على وجوب السمع والطاعة للأئمة، ولو كان فيهم شيء من النقص، أو حصل فيهم شيء من الخلل والمعصية؛ وذلك لأن الاجتماع على الأئمة فيه مصلحة للأئمة؛ لأن ترك الاجتماع والتفرق والغوض والاختلاف سبب للنهب والسلب، والضرب والقتل، فيكون الضعيف هبة للقوى، وليس هناك من يأخذ له حقه، ولا تكون هناك إقامة حدود، ولا انتصار لمظلوم إلا بهذه الولاية^(٨).

وقال ابن جرير رحمه الله :الجهاد والحج ماضيان مع الأمراء أبراً كانوا أو فجراً، كما وردت بذلك السنة، وكما عمل بذلك السلف الصالح، فكانوا يحجون ويكون أمير الحج أحد الولاية، وقد يكون سفيهاً، وقد يكون معه شيء من النقص والتقصير، وقد يؤخر الصلاة عن وقتها، وقد يستمع شيئاً من اللهو وغناء القينات ونحو ذلك، وقد يتعاطى شيئاً من الأشربة المكروهة كالنبيذ ونحوه، ولكن مصلحة جموعه لمؤلاء الحجاج وحمايته لهم عن قطاع الطريق مصلحة كبيرة لا يستهان بها^(٩).

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله قد عُلم بالضرورة من دين الإسلام أنه لا دين إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإماماً، ولا إماماً إلا بسمع وطاعة، وأن الخروج عن طاعة ولـي الأمر والإفتیات عليه من أعظم أسباب الفساد في البلاد والعباد، والعدول عن سبيل الهدى والرشاد. بارك الله لي ولكم في القرآن العظيم

الحمد لله حمداً كثيراً كما أمر وأشكره وقد تأذن بالزيادة لمن شكر وأشهد إلا لله إلا الله وحده لا شريك له ولو كره ذلك من أشرك به وكفر وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد البشر الشافع المشفع في الحشر صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه خير صحب ومعشر وعلى التابعين لهم بإحسان ما بدا الفجر وأنور وسلم تسليماً كثيراً أما بعد قاتقو الله قال ابن رجب رحمه الله في شرح الأربعين "وأما السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين ففيها سعادة الدنيا، وبها تنتظم مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربهم" كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "إن الناس لا يصلحهم إلا إمام بر أو فاجر، إن

^(٨) شرح العقيدة الطحاوية - (٥٧ / ٦)

^(٩) شرح العقيدة الطحاوية - (٥٧ / ٧)

كان فاجراً عَبْدَ المؤمن فيه ربه وحُمل الفاجرُ فيها إلى أجله" • وقال ابن مفلح في الآداب: قال حنبل اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله - يعني الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى - وقالوا له: إن الأمر قد تفاقم وفشا - يعني إظهار القول بخلق القرآن وغير ذلك - ولا نرضى بإمارته ولا سلطانه، فناصرهم في ذلك، وقال: "عليكم بالإنكار في قلوبكم، ولا تخشعوا يداً من طاعة، لا تشقو عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، وانظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريح بر، ويُستراح من فاجر" • وقال: ليس هذا - يعني نزع أيدهم من طاعته - صواباً، هذا خلاف الآثار • إذاً فهم ما تقدم من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العلماء المحققين في وجوب السمع والطاعة لولي الأمر، وتحريم منازعته والخروج عليه، وأن المصالح الدينية والدنيوية لا انتظام لها إلا بالإمامنة والجماعية، تبيّن أن الخروج عن طاعة ولی الأمر، والإفتیات عليه بغزو أو غيره معصية، ومشاقة الله ورسوله، ومخالفة لما عليه أهل السنة والجماعه • وأما ما قد يقع من ولادة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر والخروج من الإسلام، فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق، وإتباع ما كان عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس ومجامع الناس، واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلط فاحش، وجهل ظاهر، لا يعلم صاحبه ما يترب عليه من المفاسد العظام في الدين والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه، وعرف طريقة السلف